الاستقلال

— ١ —

نطلب الاستقلال[1] من زمن غير قريب على صور متنوعة بصنوف مختلفة تارةً من فرنسا، وأخرى من انكلترا وثالثة من السلطة الشرعية. نطلبه مرة على لسان جمعيتنا العمومية وأخرى بلسان الأحزاب. نطلبه أحياناً تامًّا، وأحياناً نطلب بعض أجزائه كتوسيع اختصاص هيئاتنا النيابية واطلاق أيدي العمال المصريين في الأعمال العامة، نطلب ونلحف في الطلب وترفض طلباتنا ويبالغ في رفضها من جانب حكومتنا. فهل نحن الآن من هذا الاستقلال المطلوب على تقدم في طريقه؟ وفي أي مرحلة نحن من مراحله؟ أم نحن نتقدم في طريق الاستقلال خطوات واسعة ولكن الى الوراء؟

ذلك هو السؤال الذي يجب علينا أن نطرحه دائماً على الأمة حتى تفكر في أمره وتبين لها حقيقة مركزها بالنسبة لآمالها في الخلاص من الحكومة الاستبدادية الى الحكومة الدستورية.

غير أن الجواب على هذا السؤال لا يكون واضحاً مفهوماً إلاّ بعد بيان ما عندنا من آلات الاستقلال، وطرق استعمالنا لتلك الآلات، أو بعبارة أخرى أن نبين حالتنا السياسية ومسؤولية حكومتنا ومسؤولية أحزابنا أمام هذه الطلبة التي قد عزَّ نيلها، وألقيت أمامنا فيها العقبات من كل نوع.

نعلم أن حكومتنا شخصية منحصرة في شخص سموّ الأمير ووزرائه، وليس للأمة في أمرها لا باليمين ولا بالشمال. وان لهذه الحكومة الشخصية محركاً أو مشرفاً هو سلطة الاحتلال الانكليزي التي تتغير أسماء أصبابه وتتبعها في التغير آثاره الفعلية تبعاً للمناسبات والفرص التي ينتهزها الساسة الانكليز ليجعلوها سبباً لاحتلالهم بلادنا. فقد كان ذلك السبب

(١) نشر بالعدد ٣٣٠ من الجريدة في ٨ من ابريل سنة ١٩٠٨ بعنوان « نحن والاستقلال »

بادىء الأمر قاصراً على تثبيت مركز الخديوية ، ثم انقلب الى المحافظة على أموال الدائنين الأوربيين، ثم صار المحافظة على قنال السويس وطريق الهند ، ثم صار بالضرورة المحافظة على الشركة السودانية . ولا يبعد أن يقولوا ان سبب الاحتلال هو تفاضل الثروة بين الطبقات . وانه يدوم ما دام هذا التفاضل . وفي كل هذه الأشكال المتقدمة لا يعدم الانكليز ان يلبسوا احتلالهم غير القانوني الثوب اللامع الجميل وهو خدمة الانسانية وحب تمدينها . ومهما يكن من أمر السبب الذي ينتحله الانكليز لاحتلالهم أو لإطالة مدته فإن أثرها الفعلي في حكومة مصر والاستئثار بها أصبح أمراً لا شبهة فيه .

لم يتغير شكل الحكومة بوجود هذا الاحتلال المتمدن بل هو كما كان حكومة مستبدة كانت مقاليدها بيد الأمير ووزرائه، فصارت في يد المعتمد البريطاني ومستشاريه، يحكم في الأمة تبعاً لمقتضيات السياسة البريطانية .

ما دامت حكومة البلد شخصية فان سموّ الأمير والوزراء والمعتمد البريطاني والمستشارين هم مسؤولون أمام الرعية أو بعبارة أخرى هم مسؤولون عن تصرفهم أمام الأمة كل منهم بمقدار ماله من السلطة الفعلية في الأحكام أو التأثير الذاتي في النفوس والأخلاق. وعلى هذا جرت جرائدنا في مطالبة اللورد كرومر بكل شيء وتوجيه اللوم إليه على كل خطل يحصل في العمل. ولقد كادوا يخرجون بمطالبتهم إياه عن الحدود النظرية لروابط الحكومة المصرية. إلاّ إنهم لم يخرجوا قيد شبر عن التعبير بالواقع . لأنه كان قد أسند الى ذاته كل سلطة فجرّ بذلك على نفسه كل مسؤولية .

ليس لأحد أن يقول ان الملوك والأمراء هم فوق المسؤولية ، لأن الذي يريد أن يكون منهم فوق المسؤولية يجب أن يعطي قومه الدستور، ويكف هو عن العمل بالذات، والدستور كفيل ببيان مسؤولية كل عامل فيه .

على هذه القاعدة نقول قولنا السالف إذا اختلفت السلطتان الشرعية والفعلية كانت كلتاهما مسؤولة عن عملها الخاص أمام الأمة . وإن اتفقتا كانتا مسؤولتين معاً أمام الأمة . ووجب على الأمة في هذه الحالة الاخيرة أن تفهم ان حكومتنا الوطنية راضية عن تصرف الحكومة الأجنبية المحتلة تمام الرضى . ولقد ظهر هذا الرضى برفض الحكومة الوطنية طلبات الجمعية العمومية رفضاً خالياً عن كل عبارة من عبارات المجاملة للائمة .

نعم ان حالتنا السياسية لم تكن في يوم من الأيام أدق موقفاً ، وأكثر غموضاً ، منها في هذه الأيام الأخيرة فانها كاسية بلباس كثيف لا يحكي شيئاً من حقيقتها ، ولكنه مع ذلك

لامع تتلألأ الوعود الجميلة في حواشيه لتخطف الأبصار عن أن ترى ما تحت تلك الوعود مما سيكشفه الزمان يوماً فيوماً من التغرير بهذه الأمة الأسيفة قليلة الأنصار والتي يجب عليها تلقاء ذلك أن تستبين مقدار مسؤولية هذه الحكومة المختلطة وأغراضها التي تبرز من خلال أعمالها اليومية .

ها نحن أمام أعمال السير غورست الذي اجتمعت الوعود الجميلة حول مقدمه الى مصر واستبشر المصريون خيراً به . ماذا جرى على يده من الاصلاح وقد مضى العام عليه بين ظهرانينا .

أول عمل له أنه دخل بنفسه لا بواسطة النظار الوطنيين إلى ميدان الأعمال المصرية فعين المستر هل ناظراً لمدرسة الحقوق وهذا التعيين معروف مشهور . ثم رأى الحكومة خاسرة أموالاً طائلة بفضل تصرف الماليين الانكليز فأنقص من الميزانية ما أنقص ليسد بعض ذلك العجز . ولم نسمع أنه قد جرى تحقيق على انفاق الاحتياطي ولا على الخسارة التي جرت اليها المضاربات[1] . ثم جمع العمال الانكليز وألقى في آذانهم ما لا نعلم بالضبط ولكن يقال أنه أوصاهم بنا خيراً ! . ثم اشتدت الأزمة وهي الآن تنخر عظام الثروة المصرية وتأكل الرطب واليابس وهو لم يسمح بمساعدة السوق بدعوى أن الفلاح لم يمسه منها سوء . وقد ظهر فساد تلك الدعوى وان أصحاب الجلاليب الزرق على رأيهم قد باتوا بفضلها في أشد ما يكون من العوز . ثم تواترت الاشاعات في أوربا مكبرة عن فقد الثقة بالسوق المصرية فلم يكتب السير غورست سطراً ولم يقل كلمة ليعيد بها الثقة الى مجراها . ولا شك أنه في تقريره السنوي سيمتن علينا كسلفه بما أفاض على مصر من الذهب النضار . ثم ماذا ؟

ثم جاء هذا التصريح الجديد من وزير الحربية الانكليزية في البرلمان بمناسبة تخفيض الحامية الانكليزية في مصر إذ قال :

«انه يراعي في قوة الحامية البريطانية في مصر رغائب وزارة الخارجية وهي تعترض على كل تخفيض وانه قد لاحظ في تعيين قوة هذه الحامية اعتبارات تتعلق بإمكان وقوع فتنة بسبب اختلاف العناصر والأديان . وانه مهما تحسنت علاقتنا مع فرنسا وألمانيا وسائر الدول فلا يفيد ذلك التحسين شيئاً في اتقاء الأخطار التي يمكن أن تنشأ لأسباب جنسية أو دينية في القطر المصري» . قال «ويجب أن لا يبرح ذلك من ذهن كل من يطلب تخفيض الحامية» .

فلم يكتب السير غورست شيئاً وحقه أن لا يكتب لأن معلومات وزير الحربية إنما هي مستمدة منه . ثم انتشر في مدته وعد اطلاق اليد للموظفين المصريين وغل ايدي الانكليز

(١) مضاربات مالية دخل فيها مستشار المالية الانجليزي فخسرت بها حكومتنا الملايين

بعض الشيء . وقالوا ان هذا قد تحقق في أمر بعض المديرين ، ولكنه لم يتحقق منه شيء بالنسبة للنظار . بل ان حضرات النظار قد جاء في حقهم تصريح جديد لا يمكن أن يتفق مع هذه الوعود . ذلك أنه إذا اختلف الناظر والمستشار يرفع الأمر الى المعتمد البريطاني الذي يرفع الخلاف لنظارة الخارجية الانكليزية . ربما كان بعض ذلك هو الواقع قبل الآن . ولكن التصريح به في مجلس النواب الانكليزي ورضانا به يجرّد سموّ الخديو عن أخص حقوقه ، ثم هو ينافي الأوامر العالية التي عين بها المستشارون لأنه قد جاء في أوامر تعيينهم أنهم لا عمل لهم الاّ أن يستشاروا وليس لهم مباشرة عمل من الأعمال التنفيذية . ثم هو أيضاً يوثق روابط هي أشبه الأشياء بروابط تبعية حكومتنا للحكومة الانكليزية من كل وجه . ثم ماذا ؟

ثم انه لم يكن أكرم نظراً الى الجامعة من سلفه بل شاع عنه أنه يتداخل في أمر الخمسة آلاف الجنيه التي وعد بها سموّ الأمير للجامعة وذلك يعد مداخلة في ادارة الأوقاف . والذي يؤكد هذه الأشاعة انها لم تكذب الى الآن ولم يعطَ المبلغ للجامعة بعد .

* * *

ثم انه في مدته وضع هذا المشروع الجديد مشروع توسيع اختصاص مجالس المديريات وقد محت فيه الحكومة وأثبتت . ونقضت من نصوصه وأبرمت . وأخرجت النسخة الأخيرة التي توشك أن تكون النهائية وبعثت بها الى مجلس الشورى بصورة غير رسمية . والله يشهد انه لا يجوز لحكومة تحترم نفسها وتحترم أمتها أن تجود بعد طول الوعود بمثل ذلك المشروع التافه الذي لا يستحق المناقشة فيه ، لأن أول ما يشف عنه هذا المشروع هو أن الحكومة لا تريد أن تقر الأمة على سلطة لها ، ولا على نظام لتعليم أهلي إلاّ تعليم الكتاتيب !

تلك هي أعمال السير إلدن غورست وتباشير الوعود بالتدرج الى الاستقلال في مدته !

ولكنا تلقاء ذلك نجد أن جنابه لا يكاد يغيب يوماً عن سراي عابدين . بل صارت مقابلاته عادية يومية حتى ان بعض الصحف بدأت تهمل خبرها كأنه اتخذ عابدين محلاً يؤدي فيه أعماله اليومية . ومعنى ذلك هو أن الحكومة المصرية تدار الآن باشتراك صاحب السلطة الشرعية ، ومعتمد السلطة الفعلية ، حتى لقد أصبح من الصعب جداً التوفيق بين ما يأتيه الانكليز مما لا ينطبق على مصلحة مصر ، ولا على مصلحة العرش الخديوي ، وبين اتفاق معتمدهم مع صاحب السلطة الشرعية التي هي أول مجني عليها في تلك التصريحات . نعم ان مثل هذا الاتفاق لا يضر بالأمة في مثل تلك الظروف التي هي فيها ان شفّ عن خير لها ، ولكنه لم يظهر من ورائه الا ما ذكرنا . قد كانت الوزارة في العهد الأول كواسطة بين السلطتين .

أما الآن وقد تتفاوض السلطتان مباشرةً وتبرمان بالضرورة كل أمر يحصل الاتفاق عليه فماذا بقي للوزراء بعد ذلك ؟ وهل فكروا في طريقة تخلصهم من هذا الموقف المضطرب الذي تأبى عليهم همهم العالية أن يلبثوا فيه ويسكنوا اليه ؟

بعد هذا لا يشك أحد في أن حالتنا السياسية قد زادت ابهاماً يستحق البيان من كل الوجوه ، وإننا إذا كنا ننظر للسياسة الماضية بعين التحفظ فإنه يجب علينا أن ننظر لهذه السياسة التي تقدمها الوعد وظهرت تباشير العمل على نقيضه بعين ملؤها الحذر والخوف من الوقوع في نظام شر مما نحن فيه، وان كنت الآن لا أفهم كثيراً حالة أسوأ من حالتنا الحاضرة

نسرد ذلك ليعلم القارىء ان المداخلة البريطانية في أمر الحكومة فوق ما تجيزه القوانين المصرية، كانت في العهد السالف ظاهرة مشهورة ينتقد عليها . ولكن هذه المداخلة الآن قد أصبحت سرية محضة لا نعلم عنها شيئاً إلاّ هذا الصدى الذي يجيء لنا في الجرائد الانكليزية حكايةً عن البرلمان الانكليزي .

كنا نعلم ان لورد كرومر كان يدخل في أصغر الأشياء حتى تعيين بعض مأموري المراكز. فهل يدخل السير إلدن غورست في الكبائر دون الصغائر، أم هو قد اقتسم السلطة المصرية بينه وبين السير ادوارد جراي ، فاختصَّ هذا الاخير بنظر الخلاف بين الناظر والمستشار، واختصَّ المعتمد بما دون ذلك من السلطة . ذلك ما نعلمه بالضبط ، مع ان كل أمة مهما كانت حكومتها استبدادية لها الحق في أن تعلم من هو الذي يدير دفة الأحكام فيها، وعلى من توجه مسؤولية هذه الأحكام ؟

— ٢ —

يتساءل الناس بينهم ماذا عساه يكون قد حمل المستر « كتل » على أن يوجه في البرلمان الانكليزي الى وزير الخارجية ذلك السؤال الخطر الذي هو :

« هل يحق للخديوي أن يمنح دستوراً أو مجلساً نيابيًّا تشريعيًّا في مصر » (١)

هل كان يظن ذلك النائب المحترم الى هذا اليوم ان جواب السير ادوارد جراي سيكون غير ما كان . هل كان يظن ان وزير الخارجية الذي قال بالأمس بأن المصريين غير أهل الآن لحكم أنفسهم بأنفسهم وان الحكومة الانكليزية ستشرع لهم نظاماً بيروقراطيًّا مبنيًّا على التسامح قد تبدل نظره في الأمة المصرية أو تغيرت وجهته السياسية وصار ينتظر منه أن يقول إنا نكتفي من السلطة في مصر بالمحافظة على مصالحنا وإنا نترك خديو مصر وأمته يمنحها الدستور إن أراد ؟ .

كلاَّ لم تتغير السياسة الانكليزية ولم يتبدَّل فينا رأي السير ادوارد جراي ، بل ربما زاد اصراراً على سياسته بعد قراءة كتاب اللورد كرومر . وعلى ذلك ما الذي ينتظره النائب السائل في الحصول على مثل ذلك الجواب من الحكومة البريطانية .

يفكر العقلاء فيما اذا كان المستر « كتل » هو من أعضاء اللجنة البرلمانية المصرية وان أسئلته كأسئلة روبرتسون بينها وبين حزب الاصلاح المصري نسب ، هذا مالا نميل الى تصديقه لأننا نعتقد أن المصري أيًّا كان من حزب الاصلاح أو حزب غير الاصلاح لا يرضى لنفسه أن يزجر طائر نحس لقومه مثل هذا البارح الذي زجره لنا البرلمان .

فان هذا الجواب « انه في الأحوال الحاضرة يلزم ألاَّ تتخذ تدابير مثل هذه إلاَّ بمشاورة الحكومة الانكليزية ». على كونه غير جديد في بابه إلاَّ انه خلو من مراعاة ما يلزم في حق السلطة الشرعية لمصر من المجاملة . خلو من المحافظة على الشعور الوطني المصري من أن يجرح كل يوم بالقول من الانكليز الذين يجرحونه كل يوم بالعمل .

أم يكون المستر « كتل » مال عن جاذبيته المعروفة لمصر ووضع هذا السؤال ليصرف المصريين به عن مطالبة أميرهم بالدستور إلى مطالبة الانكليز جرياً على مبدأ تنازع السلطة

(١) نشر بالعدد ٣٣١ من الجريدة في ٩ من شهر ابريل ١٩٠٨ بعنوان « نحن والاستقلال » .

بين عابدين وقصر الدبارة ؟ هذا ممكن أيضاً . وربما كان المقصود به تعطيل الحركة الفكرية في مصر وتدويخها وجعلها تقنط من أن يكون لعملها نتيجة مرضية . إن كان المراد كذلك فقد وهم النائب فيما حسب فان الحركة الوطنيـة الرشيدة التي بنت أساسهـا على الاتحاد والائتلاف والعمل بالاشتراك والمطالبة بالحقوق على الطرائق السلمية المشروعة تزيد كل يوم متانة في ذاتها وتمكناً في نفوس القائمين بها . وان الانكليز إذا عاندوها لا يجنون من وراء العناد إلاّ عناداً مثله . على أننا لسنا نسيء الظن بذلك النائب الذي ربما قصد مصلحتنا فخانه حسابه . ولـكننا نشرح هذه المقاصد أمام أعين الأمة لأن هذه التصريحات هي طرف من أطراف آثار حالتنا السياسية المبهمة .

كنا نظن قبل الآن أن إشاعة التعصب الديني وإيهام أوربا أن في مصر خطراً يجب الاستعداد له كانت من بنات أفـكار اللورد كرومر يستعين بها في الدفاع عن نفسه وتبرير أعماله أمام أعدائه وأعضاء البرلمان الانكليزي . ولـكن يظهر أن هذه مودة انكليزية يلبسها الانكليزي كما يلبس رداءه الواسع وحذائيه الثقيلتين . وان تهمة التعصب يظهر انها قاعدة سياسية يعتنقها الانـكليز ليعملوا بهـا في مصر فانها عندهم تساوي قاعدة الباب المفتوح في التجارة أو قاعدة الفرار من النظريات إلى العمليات في العلوم .

وهذا الفهم أيضاً ضروري لبيان الحال الحاضرة لأنه يغير من وجه ثقة الأمة المصرية بالساسة الانـكليز الذين أصبح ظلمهم لنا غير قاصر على شخص معين منهم بل إنه قاعدة متبعة في العمل نافذة دائماً مهما تغيرت أشخاص منفذيها .

كنا نفهم أن نصيب الوزارة هو حق شخصي من حقوق أمير البلاد لم تقيده الفرمانات بقيد مطلقاً . ولـكنـه حدث في سنـة ١٨٩٢ حين تنصيب وزارة نخري باشا أن تداخل اللورد كرومر باسم حكومتـه وارتبط ممـوّ الأمير بأن يكون تنصيب الوزارة بأمره بعد استشارة حكومة بريطانيا . وهذا كل ما يعلم عن القيود العملية التى ليس لها من الحق ولا من القانون ظل ترتـكن عليـه ولـكنها أثر من آثار جبروت القوي . ثم نفهم أيضاً أن المستشار انما كان رأيه مع الناظر كرأي الأمة مع الحـكومة . فاذا هو الآن قرين له بالفعل والتصريح وأن محكمتهما هي «الفورين أوفس»[1] لا عابدين . فهل تنازلت السلطة الشرعية في يوم لا نعرفه عن هذا الحق الخاص الذي هو تابع لحقها في تعيين الناظر والمستشار . فاذا كان الخلاف بينهما يعد مسألة أجنبية يفصل فيها في لوندره فما الذي يفصل فيه إذن في عابدين ؟

(١) وزارة الخارجية البريطانية

ولماذا لا يكون الفصل في الخلاف المفروض بمعرفة السلطة الشرعية التي عينت الناظر والمستشار والتي لها حق فصلهما ويكون ذلك هو القاعدة القانونية ؟

ذلك هو طرف من الاعتبارات التي يجب ملاحظتها عند الحكم على طبيعة حالنا السياسية وكونها تتصل عن قرب بمعنى الدستور أو انها بعيدة عنه كل البعد عريقة في حال الحكومة الشخصية .

ان المقياس الذي يقاس به درجة تمدن الحكومات وقربها من الحرية أو من الظلم هو نظاماتها . وان نظاماتنا كلها جليلها ودقيقها ليست إلا نظاماً بيروقراطيًّا مبنيًّا على الاستئثار بالسلطة من قبل الحاكم . وكلها على ما فيها من مسحة القانون تشف دائماً عن ارادة الحاكم وأن ارادته فوق الأمة وفوق القانون وان الأمثلة على ان روح الاستبداد تدب في جميع نظاماتنا النيابية والقضائية والادارية مستفيضة يخطئها العد .

اقرأ نصوص القانون النظامي تجد ان الشارع قد أظهر فيها رغبته الشديدة في أن لا يجعل لهذه الهيئات النيابية وجوداً حقيقيًّا ، بل هو جعلها هياكل مجردة عن مادة الحياة وأظهر بالنصوص مقدار عدم احترامه لارادة الأمة كما ظهر خوفه منها وعدم ثقته بها بارزين في كل سطر من سطور القانون . فكأن القانون بذلك قانون حظر عما يتوهم انه مباح لا قانون تشريع وانشاء حقوق للأمة على الحكومة كما يفهم من معنى القوانين النظامية . ولقد أكبرت الحكومة هذا القانون علينا فاختزلته إذ خنقت إحدى هيئاته وهي في المهد وأعني بها مجلس شورى الحكومة . ثم هي الآن تنحي على الباب الثاني من ذلك القانون وهو المختص بمجالس المديريات فقد عمدت الى الغائه في تشريعها الجديد حتى تفصل مجالس المديريات عن القانون النظامي وتجعلها أشبه بمجالس البلديات وغيرها . وعلى هذه السنة يمكننا القول بأن القانون النظامي على نقصه الفاضح وعدم صلاحيته آخذ في الاضمحلال شيئاً فشيئاً بفكرة ان فيه ظلاً لسلطة الأمة .

دع القانون النظامي ونصوصه وأرقب عن كثب طريقة العمل به تجد ان أعضاء مجالس المديريات، بل أعضاء مجلس شورى القوانين، والجمعية العمومية أنفسهم يحتاجون دائماً الى رضى الحكومة عنهم حتى ينالوا حظوظهم هم أيضاً من الرتب والنياشين التي تفرقها الحكومة كل عام بسخاء يقلل من أهميتها في نظر العقلاء ويكون عوناً على فساد الأخلاق عند الجهلاء ، تجد ان هؤلاء الأعضاء أو النواب المحترمين يطلب لهم رئيسهم الرتب حسبما يرى كأنهم موظفون لديه، وله عليهم حق المكافأة وحق الحرمان على انه هو معين من قبل الحكومة وهم منتخبون من قبل الأمة . فيكتب الرئيس في كشفه من شاء ثم يعرض ذلك الكشف على جهة

الحكومة فتمحو وتثبت فيه ما تشاء . فالذي لا ترضى عنه الحكومة أو لا يرضى عنه رجال المعية يحرم من الرتبة . وكفى بهذا المثل دليلاً على عدم وجود أية ضمانة من أي نوع لهؤلاء النواب . ومن هذا يبين لكل ذي عينين ان روح القانون النظامي ترمي الى الاستبداد . وان تنفيذ القانون النظامي محشو بالاستبداد أيضاً .

خذ قوانين القضاء تجد ان القانون كان حسناً معقولاً كافلاً للقضاة ما ينبغي لهم من الضمانات حافظاً استقلالهم هم ووكلاء النيابة عن السلطات الادارية ولكنه بالزمان لم يسلم من جنايات الحكومة الشخصية بفضل تصرف ساداتنا الانكليز .

كان كل قاض في المحاكم لا ينقل ولا يعزل . فخنق هذا الامتياز قبل أن ينفذ في المحاكم الابتدائية وصار القاضي في يد نظارة الحقانية — تلك السلطة الادارية — تنقله كما ينقل الجندي من معسكر الى معسكر من غير أن تلاحظ في أوامرها موافقاته المعاشية وارادته الذاتية، وكأن القاضي عندها خادم أو مستخدم ليس له أمامها الا الطاعة ما دام في خدمتها، كما كان يشتري أحد الناس في الأسواق الرومية عبداً يعلم أولاده الفلسفة

لم يبقَ عندنا من له من القضاة ضمانة في الاستقلال إلا قضاة الاستئناف وانهم هم أيضاً لم يسلموا من استبداد الحكومة الشخصية التي تتسلط بيد نظارة الحقانية . وأن أمر مستشارينا المحترمين في مسئلة محاكم الجنايات وفي غيرها مشهور معروف . على ذلك يمكن القول من غير تحكم بأن قانون القضاة كان كقوانين الممالك الحرة المستقلة فأصبح يمسخ شيئاً فشيئاً ويبعد به مع الزمان عن الحرية إلى ضدها .

خذ من القوانين الادارية مثلاً قانون العمد والمشايخ الذين كانوا بالانتخاب ولا سبيل للحكومة عليهم الا العزل . أصبحوا يعينون من قبل الحكومة ويعاقبون على التقصير بالحبس والغرامة .

وعلى هذا أيضاً تكون الحكومة الشخصية يزيد ظهورها في القوانين ويكبر أثرها ونفوذها في كل فروع الحكومة وتتقدم شيئاً فشيئاً .

وهنا يمكن الجواب على مسألة المسائل التي هي : هل نحن نتقدم في طريق الاستقلال الى الأمام أم نحن نقطع فيه خطوات واسعة الى الوراء ؟

أظن أن الجواب أصبح سهلاً مفهوماً فما دامت الحكومة التي هي إحدى آلات الاستقلال الكبرى تنفر من الحرية الى الاستبداد وتبعد عن تقاليد الدستور إلى تقاليد الحكومة الشخصية فاننا نبعد كل يوم عن الاستقلال بدل أن نقرب منه .

— ٣ —

« إنّا نعلّم لنخرّج موظفين للحكومة »[1] هكذا قال أحد نظار مدارسنا الثانوية الانكليز الى مكاتب الدالي نيوز — أصاب الرجل كبد الحقيقة . ولقد قلنا نحن ذلك قبل الآن مراراً ولكن الحكومة ما كان يظهر عليها انها تقرنا على هذا القول بدليل امتنان لورد كرومر علينا في تقاريره السالفة بأنه رقى مستوى التعليم . ومن المستحيل أن يكون التعليم راقياً إذا كان كل همه هو اعداد آلات تنفذ أوامر الرؤساء في الحكومة . ولكن الله قيض للحق رجلاً ذا ذمة ومروءة ، يقوله ناصعاً أجرد غير مزوّق ولا مستور ، فأماط اللثام عن حقيقة نحن نعلمها حق العلم ولكن الحكومة لم تكن لتسلم بها إلى الآن . هذا دليل جديد يجب أن تقتنع الحكومة بأنها لم تكن في يوم من الأيام السالفة عوناً لنا على الاستقلال ولا شارعة فيه . وكنا دائماً نهي أنفسنا بالمستقبل الذي كان يجب عليه أن يحقق وعود الانكليز المتكررة لنا بأنهم يسعون بنا تدريجاً الى الحكم الذاتي . وأن يقرّب من التحقيق تصريحات سموّ الخديو بأنه يجب أن يمنحنا الدستور ، ولكن هذا المستقبل الذي كنا ننتظره قد أخذ يقذف الينا كل يوم بالتصريح تلو التصريح بأن الحكومة ليست مستعدة للابتداء في انالتنا الحكومة النيابية . ومن الغريب أن تلك التصريحات على تباين مصادرها سواءٌ كانت منسوبة لسموّ أميرنا كحديث المستر ديسي ، أو مقولة بلسان لورد كرومر في تقريره الأخير ، أو صادرة من السير ادوارد جراي المتكلم بلسان الحكومة الانكليزية في مواطن شتى لمناسبة جدية أو لغير مناسبة ، كلها قد جاءت بنتيجة مخالفة المقصود منها كل المخالفة . فإنها إنما قصد بها تقوية مركز حكومتنا الشخصية في نفس الأمة وصرف الأمة عن المطالبة بحقها الطبيعي المهضوم . ولكنها لم يكن من نتائجها إلاّ أن زادت في مركز حكومتنا الاستبدادية ضعفاً ، وجعلت مهمتها في حكم البلاد أشد صعوبة ، وزادت الأمة ثباتاً على فكرة المطالبة بحقوقها ، وقوّت في نفوس الأهالي قاعدة القول بسلطة الأمة . فبئست الفكرة المرضعة ، ولنعمت النتيجة الفاطمة . وهكذا كلما زادت الحكومة استئثاراً

(١) نشر بالعدد ٣٣٢ من الجريدة في ١١ من ابريل سنة ١٩٠٨ بعنوان « نحن والاستقلال »

يتطرّق إليها الوهن . فإذا فقدت الحكومة الشخصية هذه الصفة الخاصة وهي صفة القوة فماذا يكون حالها ؟ هل يقال أنها نجحت أم فشلت ؟

هذه حكومتنا وأمثلة ضعفها أصبح يضرب بها المثل سواء كان ذلك في الأمن العام أو التعليم العام أو في المالية أو في محبة الشعب لها أو في اخلاص أعضائها الموظفين لذاتها .

انها تعترف كل يوم باختلال الأمن العام حتى لقد فكرت في العام الفائت أن تحيي عهد قومسيونات الأشقياء أو تجود علينا بالنفي الاداري وان استعمال الطرق غير العادية في أزمنة السلم لا يعتبر إلاّ فشلاً لحكومة في القرن العشرين . والظاهر أن سوء السمعة هو الذي جعلها تعدل عن هذه المشروعات الضارة وتسمع فيها نداء الأمة وتطيرها من نظامات التأخر بعد مسحة النظامات المتمدنة . وليس لحكومتنا مندوحة من الاعتراف معنا بأنها ضعيفة في هذا النوع ولو لا حب الأمة للسكينة والنظام لما كان الأمن العام على ما هو عليه اليوم .

إن الحكومة والناس أجمعين يعترفون معنا بأنها لم تكن لتنجح في أمر التعليم العام . فإنها إذا كانت تريد بالتعليم ما تريد الأمم المتمدنة من رفع مستوى العقول المصرية والأخلاق الى كمالها الممكن بالتعليم والتربية فانها لم تفعل ذلك — وان كان غرضها من التعليم . كما نعلم وكما صرّح بعد ذلك الأستاذ الانكليزي . فتكون لم توفق أيضاً الى طريقتها لأنها لم تعرف أن تخرّج الى الآن الموظفين الكافين للقيام بالوظائف الحكومية بالكفاءة المطلوبة كاعترافها ، وهي الى الآن لم يمكنها أن تكسب محبة موظفيها واخلاصهم الكامل لها . واذا أردت أن تعرف ذلك فاجلس نصف ساعة مع جماعة من الموظفين في أية ادارة مصرية أو في القضاء نفسه . إنك لتجدهم يتذمرون من معاملة الحكومة إياهم . فهي من هذه الوجهة قد فشلت أيضاً في نظامها .

خذ الحالة المالية وقارن بين الاحتياطي مدة وجود المراقبة من صندوق الدين وبينه الآن ، وقارن أيضاً بين ما عملته حكومة أمريكا التي تسير على مبدأ الحرية الشخصية وعدم اعتبار الحكومة إلاّ وكيلاً للأمة وبين ما عملته الحكومة المصرية التي يوصف كونها حكومة شخصية تسير على مبدأ الراعي والرعية أو على سنن الوالد والولد . وانظر كيف عمل الوكيل لموكله من مساعدة السوق المالية حتى قطع شأفة الأزمة . وانظر ما عمله الوالد الرحيم الذي هو حكومتنا كيف إنها ضنت على السوق بما لا يضرها وينفعنا ، تجد بعد كل هذه المقابلات ان الحكومة كانت ضعيفة أيضاً في المسألة المالية ولم تظهر فيها قوة الحكومة الشخصية .

على هذه الاعتبارات التي يجب بيانها للأمة لتكون على حقيقة من حالها نقول ان الحكومة عندنا ليست لمصلحة الشعب كما قرره علماء السياسة لأنها لا تسير به الى الدستور . كما إنها

ليست لمصلحة الحكام كما يفهم من الحكومات الاستبدادية لأنها لم تكسب أخص صفات الحكومة الشخصية وهي صفة القوة والمهابة .

لا تصلح الحكومة الشخصية إلاّ في الشعوب الجاهلة المنحطة العوائم التي خلع قلوبها رهبوت القوة وتسممت أخلاقها بمبادىء الضلال التي ينشرها بين الناس كتّاب السلطة الاستبدادية . فاذا تقدم الشعب في المدنية أحسّ بثقل الحكومة الشخصية وأخذ يتبرّم بها ويظهر قلة ثقته بمقاصدها حتى ينال الدستور .

ان قوة الحكومة الشخصية مستمدة من رغبة المنافقين في بقائها المنتفعين باستبدادها ومن غفلة شعور الأمة . فإذا انتبهت الأمة الى المطالبة بحقها المهضوم وقلّ فيها أثر المروّجين للاستبداد ضعفت سلطة الحكومة ومهابتها . وتلك هي الحال في مصر من تنبه الشعور القومي بالتدريج وضعف الحكومة بالتدريج أيضاً .

للحكومة الاستبدادية دلالات حسية تدل على قوتها ونجاحها وأول هذه الدلالات اكبار الشعب لها واحترامه لكل ما يتعلق بها من الأشياء . فلا يذكر فيها اسم الحاكم الأكبر إلاّ مقترناً بطائفة من ألفاظ التبجيل والعبودية وجمل النسب الكاذبة كابن السماء (وما هو إلاّ ابن الأرض) ونحو ذلك من الصفات التي يعتبرها الأفراد رقيّ يتقون بها غضب الملك .

ترى الجندي في الحكومة الاستبدادية يتبختر في الطرقات ويرى كل الأفراد دونه مهما علت أقدارهم المعنوية ما داموا لا يلبسون الكسوة العسكرية . والناس لا يجرأون على الاقتراب منه الاّ للاحتماء في دائرة نفوذه العظيم ويصدقونه في ادعائه الكاذب ويرون في شخصه مظهر السلطة الاستبدادية التي يتقونها بما في استطاعتهم .

وترى كل موظف كبير من موظفي الحكومة له عبّاد يستجدونه الخير ويستدفعون به السوء ويعيشون في حمايته راضين بالذلة والصغار . فمنهم من يقبل طرف ردائه ، ومنهم من يقبل رجله ، وأكثرهم شمماً هو الذي يقبل منه يداً ما حرّكت عصاً ولا هزّت قناً في سبيل الحق ، ولا سخت كرماً ، ولكنها تشارك غيرها في هدم صرح الحرية الطبيعية ، واعلاء بناء الاستبداد ، وانها مع ذلك مخضبة بدماء العواطف التي قتلتها في نفوس القوم البرءاء الصاغرين .

تلك هي الأدلة المحسوسة على قوة الحكومة الاستبدادية ومكانتها من البقاء زمناً طويلاً .

ولكننا نرى الأمة المصرية قد تحللت بحمد الله من كثير من هذه القيود الاستعبادية فاختفت من جوها هذه الدلائل دلائل الرضى بالذل والهوان . وأخذت لا تفهم سلطاناً إلاّ سلطان القانون . بل هي انبرت لتسمع العالم صوت احتجاجها على الحكومة الشخصية وتقرع عليها في كل فرصة ومناسبة . ترى فينا الجندي قد نزل كثيراً عن الغطرسة . والموظف قد

شعر بأنه خادم لا حاكم . والوزير وكيل للامة لا شريك لله في المعبودية . وهذا كله يبشر بالرجاء في النزوع إلى الدستور . ومتى تمّ توجه الأمة لذلك المطلب الرفيع حصلت عليه حتماً أرادت الحكومة أو لم ترد .

ذلك بأن الحكومة ليست هي التي تختار لنفسها الشكل الذي يكبر في بطنها . كلاّ . فان حكومة كل أمة ليست إلاّ عرضاً من أعراض الأمة . فلا وجود للحكومة الاستبدادية إلاّ إذا كانت أخلاق الأمة تروّج الاستبداد . فاذا نفضت الأمة عن نفسها طبائع الاستبداد وتلبست بأخلاق الحرية وخلال العزة والمروءة ، تبدّل ذلك العرض الاستبدادي أو الحكومة الشخصية بالحكومة الحرة التي توافق مزاج الأمة وهي حكومة الدستور .

على هذا نقول بحق إنه إذا أعوزتنا معونة الحكومة في الحصول على الدستور فلا يكون ذلك داعياً لنا الى القنوط من الحصول على مطلبنا العالي . لأن ظهور الأخلاق الحرة في الشعب ظهوراً كاملاً قد يكفي ذلك وحده في نيل الدستور من غير حاجة الى أن نقف بأبواب الحكومة نستجديها الرضى عن مطالبنا ، بل لا ننفك نطلب الاشتراك معها في أمورنا العمومية ونقوّي فكرة الاتحاد على القول بسلطة الأمة ولا شك في أن بقاء الباطل انما هو في غفلة الحق عنه .

غير اني مع ذلك لا أزال أرى المجهودات التي تصرف في السياسة لخدمة الأمة قليلة بالنسبة لما يلزم . على ان من الواجب على كل فرد من الأفراد أن يفهم أن عليه بجانب واجباته الخاصة واجباً عامّاً هو أن يضرب بسهم في الاشتغال بتدبير الأمة . ولا يسعنا بهذه المناسبة إلاّ أن نسائل حضرات المحامين الذين يربو عددهم في مصر على الأربعمئة وهم منصرفون بالمرة عن الاشتغال بالسياسة إلاّ ما يكون من بعضهم من مطالعة الجرائد تفكهة وقت الفضاء ، كأنهم ظنوا أن مصر قد استقلت ، وأن بها من الأقلام والألسن ما يقوّم المعوجّ من أعمال الحكومة وأخلاق الأمة ، فلم يكن المقام يتسع لهم أن يعملوا شيئاً لبلادهم . فنقول لهم ان الأمر لا يزال كما يعلمون . حكومة شخصية تحتاج في ترقية أشغالها إلى أقلام لا عداد لها . وأمة لا تزال في دور الانتقال تحتاج في تثبيتها على طريق الخير إلى ألسن الخطباء والواعظين ، وان المحامين في كل أمة من الأمم هم قادة الرأي العام ، ومصابيح الحرية وهداة الشعب . فما بال محامينا لا يصرفون من أوقاتهم وقواهم شيئاً قليلاً ينفع الأمة ولا يضرهم فتيلاً بأن يلقوا بنظرهم إلى أحزابنا السياسية التي قد عرف برنامج كل منها فيدخل كل منهم في ما يراه الأصلح من تلك الأحزاب ليشتغل فيه ، فيقوم بالواجب عليه لأمته ولكي لا يكون حظ مصر من أبنائها أزمان الحرية حظها منهم أزمان الاستبداد .

— ٤ —

لبعض الهنود تمثال يعمله بيده فاذا هبَّ من نومه في الصباح لا ينطلق لعمله الاَّ إذا قدَّم لذلك الاله الذي صنعه بيده آيات الحمد والشكر . وهذه هي صلاة الصبح عندهم .

أظن أننا لا نملك أنفسنا من الابتسام لهذا القصص . ولكنا اذا رجعنا إلى أنفسنا وجدنا أننا نعمل كل يوم أعمالاً مضحكة تكاد تكون في أصلها كعمل ذلك الهندي وإن كانت صورتها أقل جفاء .

الحكومة وكيلة عنا ، نحن نصبناها للقيام بأعمالنا ، نحن الذين نرزقها بأموالنا ، وندفع عنها بأولادنا . ولكننا مع ذلك نقف من أفرادها موقفاً يقرب من موقف الهندي أمام تمثاله . وان اكبارنا للأفراد العالين منها كالنظار ومن دونهم يتطرَّق دائماً لإكبار أدنى المستخدمين حتى عسكري النقطة ، فانه في نقطته لابساً كسوته الرسمية تراه محفوفاً دائماً برجاء من حواليه رجاء يكون في مواطن كثيرة بالغاً حد العبادة ، لأن العابد لا يعمل لمعبوده الاَّ خشوعاً ورجاء . فهل يمكن بعد هذا أن تضحك من الذي يقدّس ما صنعت يداه ؟

إن هذا الإحساس الذي يدفعنا الى المبالغة في تمييز أفراد الحكومة في الإجلال على أفراد الأمة ، هو الذي يبعدنا دائماً عن نيل الاستقلال ، بل هو الطابع الذي يختم به في عنق الفرد المحكوم بالحكومة الشخصية علامة على أنه لا يزال يحس بعبادة البسالة ، عبادة القوة التي هي قوام الحكومة الشخصية .

يمكننا أن نقول إن هذا الاحساس قد تقلص ظله ، ووجدت في مصر أمثلة تدل على أن الأمة تتخلص منه ، ولكنه لا يمكننا أن ننكر مع ذلك أن طلاَّب الرتب والنياشين من وجهائنا ، وطلاَّب الارتزاق في خدمة الحكومة من شبابنا ، والمغالين في طمع الارتقاء من موظفينا — لا يزالون يقفون من رجال الحكومة ذلك الموقف المضحك المعيب ، موقف الهندي من صنمه . على أن هذا لا يمنع من أن لدينا رجالاً في الأمة لا يفرقون بين زيد وهو حاكم ، وزيد وهو محكوم ، ويأخذون من الحكومة حقهم ، ويعطونها حقها ، ويعتقدون

(١) نشر بالعدد ٤٥٤ من الجريدة في ٢ من سبتمبر سنة ١٩٠٨ بعنوان « روضوا أنفسكم على الاستقلال »

أن الحكومة في مجموعها وأفرادها ليست الا وكيلاً نصبته الأمة، وتعزله الأمة ، لأن الأمة هي الكل في الكل ، ومقامها فوق كل مقام .

ولكن هل يليق بذلك البعض من أعياننا وموظفينا — ونحن على باب الدستور أن يكون هو الحجة الحية علينا للذين يرموننا كل يوم بضعة الأخلاق، وعبادة السلطة ، والغفلة عن فهم معنى الحكومة النيابية ؟

والموظفون في كل بلد مظهر الطبقة الراقية في العقل والعلم، فاذا كان الموظف المصري يتوكل في مستقبله على مجرد الخضوع للرئيس ، ويعتمد في تنفيذ عمله على اذلال أفراد الأمة الذين تسوقهم الصدفة اليه في مكتبه . إذا كان هذا الموظف يلذ له أن يكون عابداً لمن فوقه معبوداً لأرباب الأعمال عنده ، فلا شك في أن وجوده عار على مصر والمصريين ، بل على الأنسانية بأسرها . إذا كان بقاء ذلك الموظف في الخدمة سيكون حجة على قومه بالضعة والمهانة، فأحر به أن يرى سف التراب أكرم له من ذلك البقاء الدنس المضر .

الأعيان هم رؤساء الأمة الطبيعيون، هم رؤساء العائلات، والأمة لا تتكون من الأفراد بل تتكون من العائلات، فإذا كان أحدهم يرى أن الرتبة لا تأتيه إلا من عبادة غير الله والخضوع لغير القانون، فان رتبته إنما تكون مميزة له عن أشراف الناس لا عن سوقتهم . بل تكون شارة له إنه يدوس بقدميه شرف أمته وشرف الانسانية . ومثل ذلك العين حقه ان يتوارى من المصريين الذين يعوق بعمله سيرهم الى التقدم ، ويعين خصوم الأمة عليها . وما هذا على نفس الحر بقليل .

نسوق هذا القول لا لمثل جديد وقع بين ظهرانينا — لا قدر الله — ولكن لبيان إنه يجب علينا أن نروض أنفسنا من اليوم على الأخلاق الدستورية فإنها هي الجائية لنا لا محالة بالدستور في وقت قريب .